A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.1/45/8/Rev.1
13 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

اللجنة الأولى

البند ٥٦ (ط) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل : الأسلحة البحرية ونزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ويتشرف بأن يطلب تعميم الوثيقة المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٦ (ط) من جدول الأعمال ، المعنون "نزع السلاح العام الكامل : الأسلحة البحرية ونزع السلاح" .

90-30430 ١٤٨٦ح(٩٠)

المرفق

الاسلحة البحرية ونزع السلاح :
مذكرة من السويد

١ - الاسلحة النووية في البحر : الحالة الراهنة

إن قرابة ربع الاسلحة النووية الموجودة في العالم ، أو ما مجموعه نحو ١٥ ٠٠٠ قطعة ، مخصص للوزع في البحر .

ويقدر حاليا أن القوات البحرية الخمس المزودة بالاسلحة النووية وزعت نحو ٣ ٥٠٠ من المنصات ذات القدرة النووية هي : قرابة ٣٥٠ سفينة سطح ، و ٤٠٠ غواصة ، و ٢ ٧٥٠ طائرة .

ويقدر أن يكون نحو الثلث أو ٥ ٠٠٠ قطعة تقريبا ، من جميع الاسلحة النووية الموجودة في البحر من الفئة "شبه الاستراتيجية" التي تشمل مجموعة متنوعة من الاسلحة النووية المقصود بها أن تضرب أهدافا في البحر ، وقذائف انسيابية تحمل أسلحة نووية ، وأسلحة نووية أخرى لمهاجمة أهداف في البر .

والثلثان الباقيان من الاسلحة النووية الموزعة في البحر يعتبران استراتيجيان وموضوعان في غواصات .

وتشكل القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر والقذائف المضادة للسفن فئة متزايدة من الاسلحة النووية البحرية . ويوجد في الوقت الحاضر نحو ٩٠٠ قذيفة انسيابية تطلق من البحر وتحمل رؤوسا حربية نووية موزعة على أكثر من ٣٠٠ منصّة . والسويد ودول كثيرة أخرى قلقة بصفة خاصة إزاء وزع هذه القذائف المعقدة بصورة متزايدة وزعا واسع النطاق . وتلاحظ السويد بعين الاسف السقوف المرتفعة التي حددها من حيث المبدأ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من هذه القذائف .

وأنماط عمليات القوات البحرية في عرض البحار ، التي كثيرا ما تبحر على مقربة من بعضها بعضا ، تنطوي على مخاطر معينة . وأما خيار القيام في مرحلة مبكرة في النزاع باستخدام الاسلحة النووية شبه الاستراتيجية المحمولة على ظهر السفينة أو

على متن الطائرة أن يتأثر بالمفهوم القائل بأن هذه الأسلحة يمكن بالتالي استخدامها في مواجهة عسكرية في البحر دون أن ينشأ عن ذلك ضرر مباشر بالحياة المدنية أو الممتلكات . والأسلحة النووية المخصصة لأهداف في البحر تعتبر خطرا يهدد بتخفيض العتبة النووية .

ولوحظ في السنوات القليلة الماضية وجود اتجاه جديد وإيجابي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تخفيض الأسلحة من طرف واحد . وانخفض عدد السفن ذات القدرة النووية ، وأخذ بناء منصات بحرية جديدة يتباطأ على ما يبدو . ومن خلال التدابير المتخذة من طرف واحد سحبت فئات كاملة من الأسلحة النووية المخصصة للحرب البحرية ، وأزيلت الأسلحة النووية فعلا من فئات معينة من السفن أو حتى من أساطيل بكاملها . وسوف يكون سحب المزيد منها موضع ترحاب . وتحث السويد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر في هذا السحب من طرف واحد . وينبغي لهذه التطورات أن تيسّر على نحو واضح المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي البحري .

وتخضع الأسلحة النووية الاستراتيجية في البحار للحدّ منها بموجب الاتفاقات المنبثقة عن الجولتين الأولى والثانية من محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية[أ] ، وتشكل الآن جزءا من المفاوضات السوفياتية - الأمريكية الثنائية الجارية . ويستكمل الاتفاقات المنبثقة عن هذه المحادثات تدابير متفق عليها لبناء الثقة وكذلك اتفاقات بشأن منع وقوع حوادث في البحر أبرمت ثنائيا بين الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٠ . إلا أن الأسلحة النووية البحرية شبه الاستراتيجية لم يتم حتى الآن تناولها بصورة جدية في المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية .

٣ - الحاجة إلى زيادة الوضوح وتدابير بناء الثقة

تبدو تدابير بناء الثقة في المجال البحري خطوة طبيعية صوب وقف سباق التسلح البحري وتعزيز الأمن .

وينبغي أن يكون أحد أهداف تدابير بناء الثقة في المجال البحري زيادة الأمن عن طريق التقليل من مخاطر وقوع حوادث ومجابهات في البحر .

ويعتبر الأمن في أعالي البحار وظيفة يمكن تأديتها من خلال التفاعل المشترك بين جميع القوات البحرية . وتشير النتائج الإيجابية للاتفاقات الثنائية المعقودة في هذا المجال إلى أنه يمكن زيادة تحسين الأمن في البحار من خلال التطبيق المتعدد الأطراف للمبادئ المجسّدة في الترتيبات الثنائية القائمة .

وفي عام ١٩٨٨ ، اعتمدت هيئة نزع السلاح ، بتوافق الآراء ، مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بتدابير بناء الثقة(ب) . وتنص هذه المبادئ التوجيهية أن من بين الأهداف الرئيسية لتدابير بناء الثقة ، تقليل أو حتى إزالة الأسباب الباعثة على عدم الثقة والخوف وسوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بالأنشطة والنوايا العسكرية ذات الصلة للدول الأخرى ، وهي عوامل قد تبعث على الإحساس بقلة الأمن .

وتنبغي الإشارة إلى أن الجمعية العامة قامت لدى اعتمادها القرار ١١٦/٤٤ هاء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" الذي حظي بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة بما فيها أربع دول حائزة للأسلحة النووية التي صوّتت تأييدا له ، بالإعراب عن إيمانها بأن من شأن اتخاذ تدابير بناء الثقة لتعزيز الصراحة والوضوح أن يقلل من احتمال الخطأ في إدراك القدرات العسكرية وفي فهم النوايا . وأعربت الجمعية العامة أيضا عن إيمانها بأن من شأن المعلومات المتوازنة والموضوعية عن جميع المسائل العسكرية ، وبصفة خاصة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية أن تسهم في بناء الثقة فيما بين الدول .

والعدد الضخم للأسلحة النووية شبه الاستراتيجية المحمولة على متن السفن الحربية أمر يبعث على القلق البالغ . ومن جملة أسباب هذا القلق هو السياسة التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، المتمثلة في عدم تأكيد وجود أو عدم وجود أسلحة نووية على متن أية سفينة معينة في أي وقت معين ، وعدم نفي ذلك . وأيّا كانت الأسباب التي دعت إلى اتباع تلك السياسة في الماضي ، ينبغي الآن نبذ تلك السياسة البالية والخطرة .

وأدت تلك الممارسة إلى زيادة قلق الرأي العام في بلدان كثيرة ولا سيما عندما تمر السفن الحربية التابعة للدول النووية ، وزاعمة المرور البريء ، عبر المياه الاقليمية لهذه البلدان ، أو عندما تزور موانئها .

والسياسة المتمثلة في عدم التأكيد أو عدم النفي ليس من شأنها بناء الثقة بين الدول . ففي حين أن القصد من الزيارات البحرية هو بناء الثقة فإن هذه الممارسة تعمل في الواقع بدل ذلك على تقويض الثقة .

وإن الاختباء الانتقائي وراء ستار من السرية في أحد مجالات النشاط العسكري ربما يقوّض مصداقية المطالب المشروعة الداعية إلى الصراحة في المجالات العسكرية الأخرى .

وقد التزمت دول حائزة للأسلحة النووية بأن تكون صريحة في جميع ميادين نزع السلاح ، ولكنها ما تزال متمسكة بالسرية في المجال البحري . وتعتبر السويد أن من البديهي أن تتماع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي صوّتت مؤيدة قرار الجمعية العامة المتعلق بمعلومات موضوعية عن مسائل عسكرية ، لأحكام هذا القرار وأن تتحلى بالصراحة والوضوح بصورة مستمرة في جميع مجالات النشاط العسكري .

ويتمثل الحل المثالي في فرض حظر تام على جميع الأسلحة النووية في البحر . وسيغدو أسلوب عدم التأكيد وعدم النفي على السواء غير ضروري من خلال حظر جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في البحر .

٣ - تدابير نزع السلاح النووي البحري

إن الأسلحة النووية الموجودة في البحر والمخصصة لأهداف على اليابسة تثير مشاكل خاصة بالنسبة للاتفاقات المتعلقة بالقوات البرية و/أو الجوية . ويجب عدم الالتفاف على هذه الاتفاقات بعمليات وزع تعويضي في البحر .

وثمة إدراك متزايد للمخاطر المتصلة بالأسلحة النووية شبه الاستراتيجية الموجودة في البحر وكذلك لضرورة مناقشة الغرض من هذه الأسلحة أو فائدتها العسكرية . وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية إيلاء هذه المسألة انتباها عاجلا وإدراج هذه القضية في مفاوضات نزع السلاح .

وفي الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٠ لهيئة نزع السلاح ، قدمت السويد وفنلندا واندونيسيا ورقة عمل بشأن الإجراءات الممكن اتخاذها في المجال البحري (A/CN.10/139) .

إن التحقق الملائم والعالمي وغير التمييزي ضروري لتنفيذ التدابير المتفق عليها في المجال البحري . وللمجتمع الدولي مصلحة في جميع الاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح ومصلحة حيوية في التحقق من الامتثال لها .

وبغية تعزيز قضية إزالة الاسلحة النووية شبه الاستراتيجية الموزعة في البحار ، ينبغي لنزع السلاح النووي البحري أن يحتل المكان الذي يستحقه في إزالة الاسلحة النووية في كل مكان .

ويوجد حاليا تسليم دولي متزايد بأن المفاوضات المتعلقة بجميع الاسلحة النووية البحرية قد تأخرت كثيرا . وتوجد حاجة ملحة للحد من القذائف النووية المحمولة بحرا .

تطلب السويد إلى كافة الدول اتخاذ تدابير من طرف واحد و/أو الشروع في مفاوضات لحظر كل الاسلحة النووية على جميع السفن والغواصات عدا الانواع المسماة على وجه التحديد في اتفاق ، وذلك كتدبير مؤقت في انتظار نزع السلاح النووي التام من القوات البحرية . وينبغي في هذا السياق فرض حظر تام على جميع القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر والتي تحمل رؤوسا حربية نووية .

وهذه التدابير ستكون منسجمة مع الاتفاق الصريح المعقود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بإجراء مفاوضات ثنائية "تفضي في نهاية المطاف إلى إزالة تامة للاسلحة النووية في كل مكان" .

وتقترح السويد الآن مفاوضات ، ثنائية أو متعددة الأطراف ، بشأن حظر الاسلحة النووية غير الاستراتيجية في البحار .

الحواشي

(أ) انظر : حولية الامم المتحدة لنزع السلاح ، المجلد ٤ : ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.80.IX.7) ، الفصل الثامن .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٣ (A/S-15/3) ، الفقرة ٤١ (الفقرة ٦ في النص المقتبس منه) .

- - - - -